﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣﴾ [الصّف: 2 - 3]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

ذِكـــرُ صـفـاتِ الـنَّـقـصِ بعـدَ الـكـمـال دعـوةٌ للتزيُّنِ بأجملِ الخِصال

لمّا ذكرَ المولى تعالى تنزيهَ ما في السَّماوات والأرضِ لهُ عن سِمات النَّقص والضَّعف؛ ناسَبَ أنْ يذكُرَ صفاتِ النَّقص للإنسان، قال الهرريُّ: "وبعدَ أنْ وصفَ نفسَهُ بصفاتِ الكَمال، ذكرَ ما يلحقُ المخلوقينَ من صفاتِ النَّقص"[1]، حتَّى يَجتنبَها، ويتحلَّى بصفات الكمال الَّتي يُحبُّها اللّه تعالى، ويَرضَى عنها، وقال البقاعيُّ مُعلِّلًا المناسبةَ بينَهما، والسّورة التي قبلها: "ثمَّ أتبعَ ذلك بأمرِ العبادِ بالوفاءِ، وهو الَّذي حدَّ لهم في (المُمتحنة)؛ ليَتنزَّهوا عن حالِ مُستوجِبي الغضبِ بنقيضِ الوفاء، والمخالفةِ بالقلوبِ والألسنةِ، وبمجموعِ هذا استجمَعوا اللَّعنةَ والغضبَ، فقيل للمؤمنينَ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾، احذروا أن تُشبِهَ أحوالُكم حالَ مَنِ استحقَّ المَقتَ واللَّعنة والغَضَب"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿كَبُرَ﴾: أصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على خِلافِ الصِّغَرِ، يُقالُ: هو كَبيرٌ، وكُبارٌ، وكُبّارٌ[3]، وكَبُرَ الشَّيءُ كُبْرًا، مِن بابِ قَرُبَ: عَظُمَ، فَهو كَبيرٌ أيْضًا[4]، والمرادُ به في الآيةِ: الإكبارُ من البُغضِ على سبيلِ التَّعجيبِ والتَّشنيع.

2) ﴿مَقْتًا﴾: هو أشدُّ الإبغاض، قال اللَّيث: "المَقتُ: بغضٌ عن أمرٍ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 246.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 3.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (كبر).
(4) الفيوميّ، المصباح المنير: (كبر).

قبيحٍ رَكِبَهُ، فهو مَقيتٌ، وقد مُقِتَ إلى النّاسِ مَقاتَةً، ومَقَتَه النّاسُ مَقْتًا، فهو ممقوتٌ"[1]، والتَّحقيقُ: أنَّ الأصلَ الواحدَ في المادَّة هو البُغضُ الشَّديد، والمُراد به في الآية: حدوثُ البُغضِ الشَّديد في مقامٍ مَربوطٍ باللّه تعالى، فإنَّ كلمة ﴿عِندَ﴾ تدلُّ على ارتباطٍ وشدٍّ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

التَّوبيخُ على الفرار بعدَ الوعد بالجهادِ والقَرار

يخاطبُ اللّهُ تعالى الَّذين آمنوا قائلًا لهم: لأيِّ شيءٍ تقولونَ بألسنتكم ما لا تُصدِّقُه أفعالُكم، وما لا تفعلونَهُ من الخير والمعروفِ؟ على أنَّ مدارَ التَّوبيخ في الحقيقة عدمُ فعلهم، وإنَّما وُجِّهَ إلى قولهم؛ تنبيهًا على تضاعُفِ مَعصيتِهم، قال الزَّمخشريُّ: "هذا الكلامُ تناولَ الكذبَ وإخلافَ الوعدِ"[3]، والظّاهُر أنَّه عتابٌ على الوعدِ بالجهاد والثَّباتِ عندَ الحربِ، لكنَّهم لم يَلتزِموا بذلك بدليل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

معنى (يا) ودلالتُها:

طلبُ الإقبالِ من المُخاطَبين دلالةٌ على أهمّيَّةِ المَضامين

استعملَ النَّظمُ الكريم حرفَ النِّداء (يا)، في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ لتنبيه المخاطَبينَ وطلبِ إقبالِهم لسَماع مضمونِ ما نودوا لأجله؛ اهتمامًا به وإرشادًا لأهمّيَّته وقيمتِه، وإثارةً لهم حتّى يتحقَّقَ الإصغاءُ الكامل، قال الطَّيبيُّ: فهو "يدلُّ على أنَّ ما يلي كلمةَ النِّداءِ والتَّنبيه من الخطابِ معنيٌّ به جِدًّا"[4]، والمخاطَبونَ وإنْ لم يكونوا غافلينَ ولاهينَ إلّا أنَّهم نُزِّلوا منزلةَ الغافلِ اللّاهي، قال البقاعيُّ: "قال مُرهِّبًا بنداءِ البُعد والتَّوبيخ الَّذي من مَبادئ

(1) الخليل، العين: (مقت).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في الكلمات القرآنيّة: 11/ 132.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 522.
(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 382.

الغضَبِ، والإنكار بالاستفهام، والتَّعبير بما يُفهم أدنى مراتبِ الإيمان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، أي: ادَّعوا الإيمان"[1].

سرُّ التَّعبير بالمنادى (أيّ):

الإتيانُ بالوسيطِ في الكلام دالٌّ على التَّفخيمِ والإعظام

عبَّرَ النَّظمُ الكريم عن المُنادى بلفظ (أيّ)، في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، مع أنَّ المُنادَى في الحقيقة الاسمُ الموصول، لكنْ لمّا كانت (يا) لا تدخلُ على المعرَّف؛ أُتي بـ (أيُّ) للتَّوصُّلِ بها، فهي وصلةٌ مساعدةٌ لفظًا، تفيدُ تعظيمًا وتفخيمًا لشأنِ المخاطَبينَ معنًى؛ لكي يُقبلوا على الإصغاءِ والعمَلِ بالمضمون[2].

دلالةُ الالتفات:

تغايرُ المضمونَين استدعى الالتفاتَ في الكلامَين

التفتَ النَّظمُ الكريم في جملةِ النِّداء الدّالَّةِ على الخطاب، مِن قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ عن أسلوبِ الغَيبة؛ للدَّلالةِ على مغايرةِ مضمونِ الكلامَين، فالكلامُ الأوَّلُ دالٌّ على تعظيمِ الذّاتِ الإلهيَّة وتنزيهِها عن النَّقائص، والكلامُ الثّاني دالٌّ على هبوطِ بعضِ المؤمنينَ إلى نقائصِ عدمِ الوفاء بالوعدِ بالخَير.

دلالةُ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

العمومُ في الكلام مَدعاةٌ للاهتمام

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ عن المخاطَبينَ بالاسمِ الموصول جمعًا، في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ للدَّلالة على العُموم والشُّمول لكلِّ مَن يتحقَّقُ فيه مضمونُ الصِّلة، وفائدةُ العمومِ الإشارةُ إلى أنَّ ما سيأتي بعدَ النِّداء أمرٌ يَنبغي أن يهتمَّ له الجميع.

دلالةُ جملةِ الصِّلة ﴿ءَامَنُواْ﴾:

احترامُ المُخاطَبين تحفيزٌ لتنفيذِ أوامرِ الدّين

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بجملةِ الصِّلة ﴿ءَامَنُواْ﴾، في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ للدَّلالة على إشعارِ المخاطَبين بالاهتمامِ والتَّوقير، قال ابن عاشور: "ناداهُم بِوصفِ الإيمانِ تَعريضًا بِأنَّ الإيمانَ مِن شَأنِه أن

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 5.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 52.

يَزَعَ المُؤمِنَ عَن أن يُخالِفَ فِعْلُهُ قَوْلَهُ في الوعدِ بالخَيرِ"[1]؛ إذ خِطابُهُم بشِعار الإيمانِ وعلامةِ الإيقان، تحفيزٌ لهم على الاهتمامِ بمضمونِ جملةِ النِّداء، ودفعٌ لهم لتنفيذِ ما يُطلَبُ منهم، وما نودوا من أجلِه، وذهب أبو حيّان إلى أنَّ "النِّداء بـ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ إن كانَ لِلمُؤمِنينَ حَقيقَةً، فالاستِفهامُ يُرادُ به التَّلَطُّفُ في العَتبِ، وإن كانَ لِلمُنافِقينَ، فالمَعنَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، أي: بألسِنَتِهم"[2].

معنى اللّامِ في ﴿لِمَ﴾:

البحثُ عن السَّببِ منعٌ من الذَّنب ودَرءٌ للعَتَب

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(لامِ الجرِّ)، في قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ﴾؛ للدَّلالة على التَّعليلِ والسَّببيَّة؛ ليكونَ الاستفهامُ منصبًّا على العِلَّةِ والسَّبب الباعث، أي: لأيِّ شيءٍ وأمرٍ مهمٍّ تقولونَ: نفعلُ، وأنتم لا تفعلونَهُ؟ فـ "اللّامُ لِتَعليلِ المُستَفهَمِ عَنهُ، وهو الشَّيءُ المُبهَمُ الَّذي هو مَدلولُ (ما) الاستِفهاميَّةِ؛ لأنَّها تَدُلُّ على أمرٍ مُبهَمٍ يُطلَبُ تَعيينُهُ"[3]، واللّامُ متعلِّقةٌ بالفعلِ المضارع ﴿تَقُولُونَ﴾، وقد تقدَّمت عليه لاتِّصالها بأداةِ الاستفهام (ما)، قال الهرريُّ: "و﴿لِمَ﴾ مركَّبةٌ من اللّام الجارَّة و(ما) الاستفهاميَّة، قد حُذِفت ألفُها تخفيفًا لكثرةِ استعمالِها، كما في (عمَّ وفيمَ) ونظائرهما، معناها: لأيِّ شيء، ولأيِّ غرضٍ تقولونَ: نفعلُ ما لا تفعلونَ من الخير؟"[4]، وقال الزَّمخشريُّ: "لامُ الجرِّ داخلةٌ على (ما) الاستفهاميَّة، كما دخلَ عليها غيرُها من حروف الجرِّ، في قولك: (بمَ، فيمَ، وممَّ، وعمَّ، وإلامَ، وعلامَ، وحتّامَ)، وإنَّما حُذِفَتِ الألفُ؛ لأنَّ (ما) وحروفَ الجرِّ كشيءٍ واحدٍ، ووقعَ استعمالُها كثيرًا في كلامِ المُستفهَم محذوفةَ الألف، وجاءَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 174.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 164.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 174.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 247.

استعمالُ الأصلِ قليلًا"[1]، وقال الرَّضيُّ في الموصول: "إنَّها حُذِفَت؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام، ولم يُمكنْ تأخيرُ الجارِّ عنها، فقُدِّمَ، ورُكِّب معَها حتّى يصيرَ المجموعُ موضوعةً للاستفهام، فلا يسقطُ الاستفهامُ عن مَرتبةِ الصَّدر، وجُعِل حَذْفُ الألف دليلَ التَّركيب"[2].

دلالةُ اسمِ الاستفهام (ما)، وتعيينُ المستفهَمِ عنه:

الـــجُـــرمُ مـن عظمتِه مجهولٌ للأنام، فاللّائقُ به الاستفهام

استعملَ النَّظمُ الكريم (ما) الاستفهاميَّةَ، في قولِه تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على السُّؤالِ الطّالبِ شرحَ الماهيَّةِ والحقيقةِ الباعثةِ على القول، أي: لأيِّ شيء مهمٍّ تقولون: نفعلُ؟ وتفيدُ تعظيمَ ذلك الأمرِ الباعث؛ لأنَّ التَّعبيرَ عنه بـ(ما) - الدّالَّة على الجهالةِ والإبهام - مفيدٌ أنَّه أمرٌ عظيمٌ ومهمٌّ، بعثَ المخاطَبينَ للقول، فـ"الاستفهامُ عَنِ العِلَّةِ مُستعمَلٌ هُنا في إنكارِ أن يَكونَ سَبَبُ ذَلِكَ مُرْضيًّا لِلَّه تعالى، أي: إنَّ ما يَدعوهُم إلى ذَلِكَ هو أمرٌ مُنكَرٌ، وذَلِكَ كِنايَةٌ عَنِ اللَّومِ والتَّحذيرِ مِن ذَلِكَ"[3]، فالغَرضُ مِنَ الاستفهامِ إنكارُ السَّببِ الباعث، ويَلزمُهُ التَّحذيرُ والتَّهديدُ واللَّومُ والزَّجرُ، "فليس المرادُ من (ما) حقيقةَ الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام من الله محالٌ؛ لأنَّه عالمٌ بجميع الأشياء، بل المُرادُ الإنكارُ والتَّوبيخُ على أن يقول الإنسانُ من نفسِه ما لا يفعلُهُ من الخير"[4]، وإنَّما عبَّر عنها بالاستفهام؛ للدَّلالة على تعظيمِ ذلك الجُرْم حتّى صارَ مَجهولًا يُسألُ عن سببِ اقترافِه.

وذهب الهرريُّ أنَّ المستفهَم عنه هو الفعلُ في الحقيقة دون السَّببِ الباعثِ للقول، فقال: "والمعروفُ على أنَّ مدارَ التَّعييرِ والتَّوبيخ في الحقيقةِ عدمُ فعلِهم، وإنَّما وجَّهَه إلى قولِهم؛ تنبيهًا على تضاعُفِ معصيتِهم، ببيانِ أنَّ المُنكَر ليسَ تركَ الخيرِ الموعودِ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 522.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 6.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 174.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 247.

فقط، بل الوعد به أيضًا، وقد كانوا يَحسبونَهُ مَعروفًا، ولو قيلَ: لمَ لا تفعلون ما تقولونَ؟ لفهِمَ منه أنَّ المنكَرَ هو تركُ الموعودِ"[1]، وذهبَ أبو حيّان إلى أنَّ النِّداء إمّا متعلِّق بالمؤمنينَ، كما هو الظّاهر، فالاستفهامُ للتَّلطُّفِ والعتاب، وإمّا للمنافقينَ، فالاستفهام للإنكارِ والتَّحذير والتَّهكُّم، فقال: "إن كانَ لِلمُؤمِنينَ حَقيقَةً؛ فالاستِفهامُ يُرادُ بِه التَّلَطُّفُ في العَتبِ، وإن كانَ لِلمُنافِقينَ، فالمَعنَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، أي: بِألسِنَتِهِم، والاستِفهامُ يُرادُ بِه الإنكارُ والتَّوبيخُ، وتَهَكُّمٌ بِهِم في إسنادِ الإيمانِ إلَيهِم"[2].

دلالةُ الفعلينِ المُضارعين ﴿تَقُولُونَ﴾ و﴿تَفْعَلُونَ﴾ مُسندَينِ لضميرِ الجمع:

ثنائيَّةُ القول والعمَل ارتباطٌ سلوكيٌّ مؤصَّل

عبَّر النَّظمُ الكريم بالفعلِ المضارع مرَّتين، في قولِه تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على التَّحذيرِ مِن مُخالفة القولِ للعمل، على سبيلِ التَّجدُّدِ الاستمراريِّ، بحيثُ يصيرُ هذا السُّلوكُ عادةً ودأبًا مُستمرًّا، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّه قد تصدرُ من المؤمن مخالفةٌ في قولِه ووعدِه بالخير لما يصدرُ عنه من فعلٍ، وذلك الأمر مقبولٌ وممكنٌ، لكن أن يتحوَّل ذلك إلى سلوكٍ جماعيٍّ على سبيلِ التَّكرُّرِ، فإنَّه سلوكٌ مُنتقَد، ولذا أسندَ النَّظمُ الكريم الفِعلَين المُضارعَين؛ لضميرِ الجماعة الدّالِّ على حالةٍ من التَّوافُق الجمعيِّ على هذا السُّلوك، الذي يَتنافى فيه الوعدُ بالخير مع الفعلِ، ويتقاطَعُ، وقدَّرَ البقاعيُّ متعلِّقَ القول بقوله: "أي: مِن دَعوى الإيمان التي مُقتضاها التزامُ الإخلاصِ في جميعِ الأحوال"[3].

دلالةُ ﴿مَا﴾ في ﴿مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾:

عمومُ التَّعبير يتَّسقُ مع عمومِ التَّحذير

عبَّر النَّظم الكريم بـ﴿مَا﴾ الموصولةِ، في قولِه تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على العمومِ والإبهام، دونَ تحديدٍ لذلك

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 247.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 164.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 6.

المقول بشيءٍ محدَّدٍ ومعيَّنٍ؛ ليدلَّ على النَّهي والتَّحذيرِ من كلِّ قولٍ ووعدٍ بالخير مع عدمِ الإقدامِ عليه وعملِه وتنفيذِه، ولا سيَّما الوعودُ الَّتي تؤدّي إلى إصدارِ تشريعاتٍ، تَستصعبونها، وتجدونَ فيها عَنَتًا وكُلفةً، وخصَّهُ الطَّيبيُّ بالوعدِ بالجهادِ، فقال: "هو تمهيدٌ وتوطئةٌ لهذا الخطاب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ﴾، وتقدمةُ تنبيهٍ على أنَّ ما يُخالفُهُ مَبغوضٌ عند الله، والتَّقاعدُ عنه بعدَ الوعد من أشدِّ البُغض، وأكبرِ المَقت عندَهُ، وممّا يشدُّ من عضُد ذلك أنَّ قطبَ هذه السّورة الكريمة يدورُ على أمرِ الجِهاد"[1].

دلالةُ النَّفي بـ ﴿لَا﴾:

قلبُ المُحذَّرِ منهُ بالسُّؤالِ القصيرِ عنه

استعملَ النَّظمُ الكريم النَّفيَ بـ﴿لَا﴾، في قولِه تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على انتفاءِ الفعلِ الموافقِ للقولِ على سبيلِ الحالِ والاستقبال، بحيثُ يكونُ زمنُ القولِ والوعدِ بالخير مُقارنًا لزمنِ عدمِ الإرادةِ للفعل، فالمنهيُّ عنه والمُحذَّرُ منه هو الوعدُ بالخير، المقارنُ لعدمِ الرَّغبةِ بالإنجاز، فتكونُ الألسنة مخالفةً لإرادة الفعل زمنًا، ويحرصُ القائلُ على عدمِ تعلُّقِ الرَّغبة بالفعلِ حتّى في الأزمنةِ المستقبلة؛ لدلالة ﴿لَا﴾ على نفيِ الحال والاستقبال، وثمَّة تناسبٌ صوتيٌّ بين ﴿مَا﴾ و﴿لَا﴾، في كونِ كلٍّ منهما باستطالتِه الصَّوتيَّة يشيرُ إلى امتدادٍ في الوعد وامتدادٍ في الانتفاء وعدمِ الفعل، كما أنَّ تلك الحالةَ الامتداديَّة قابلتها حالةُ تقصيرٍ زمانيٍّ في الاستفهام بـ ﴿لِمَ﴾، فإنَّ اللّام مقصورةٌ من (لا)، و(مَ) مقصورةٌ من (ما)؛ للدَّلالة على أنَّ هذا الامتداد في الوعودِ مع الامتدادِ في عدم التَّنفيذ، قابلَهُ سؤالٌ عن سرِّ ذلك بأقصرِ لفظ بغيةَ معرفةِ السَّبب، فيعارضُ السُّؤالُ بأصواتِه منهجَهم، كما يعارضُ مضمونُ السُّؤالِ ذلك الصَّنيعَ، فكانتِ اللّام التَّعليليَّةُ متوجِّهةً للنَّفي، و(ما) الاستفهاميَّةُ متوجِّهةً لذلك العُموم.

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 382.

دلالةُ الطِّباق بينَ (القَوْل والفعل):

كمالُ الطِّباق دليلُ سوءِ الاعتقادِ والأخلاق

عبَّر النَّظم الكريمُ بفنِّ الطِّباق البديعيِّ بين (القول والفعل)، في قوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾؛ إذ القولُ مجرَّدُ صدورِ الكلامِ باللِّسانِ، والفعلُ هو تحويلُ الكلام المنطوقِ إلى واقعٍ عمليٍّ، فيكون بينَ (القول والفعل) تضادٌّ، يُمثِّلُ القولُ فيه النُّطقَ باللِّسان، ويُمثِّلُ الفعلُ تحويلًا لما يدورُ على اللِّسان إلى فعلٍ وواقع، وقد اقترنَ القولُ بحالةِ إثبات، والفعلُ بحالةِ نفيٍ، فيكون الطِّباق واقعًا مرَّتين، طباقُ الإيجاب بين (القول والفعل)، وطباقُ السَّلب بين (المثبت والمنفي)؛ للدَّلالةِ على حالةِ التَّناقض العميقةِ في ذلك السُّلوك والازدواجيَّةِ الشَّديدة بين حالةِ التَّعبيرِ المُثبتة، وحالة الإنجازِ المَنفيَّة.

دلالةُ التَّعبير بالفعلِ دونَ العمل:

انتفاءُ الأعمِّ يلزمُ منه انتفاءُ الأخصِّ

اختارَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الفعل)، بدلًا من لفظ (العمَل)، في قولِه تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾؛ لما في الفعلِ من عموم، فهو ما يصدُرُ عن الإنسان بقصدٍ أو بغير قصدٍ، بخلاف العمَل المنحصِرِ بالقصد[1]، وللدَّلالة على التَّحذيرِ من الوعدِ بالعمَل؛ لأنَّ الوعد لا يكونُ إلّا بما يريدُ الإنسان إنجازَه، مع عدم الإقدام على أيِّ شيء، وانتفاءُ الأعمِّ يستلزمُ انتفاءَ الأخصِّ، فهُم في حالةِ وعْدِهم بعملِ الخير وإيجادِه، لا يصدُرُ عنهم الفعلُ مطلقًا، فضلًا عن عدمِ صُدور العمَل.

دلالةُ الكنايةِ بنفيِ القولِ والفعل:

التَّحذيرُ من عدمِ الوفاء بالوعدِ خوفًا من الوصولِ للكذبِ والنِّفاق

نفى النَّظمُ الكريم (القولَ) بالاستفهام الإنكاريِّ، و(الفعلَ) بالنَّفي الصَّريح في قولِه تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على لازمِه، وهو عدمُ الإيفاء بالوعد الخَير، قال الهرريُّ: "والمعنى: لأيِّ غرضٍ تقولونَ: لَودِدنا أنْ نعملَ كذا وكذا من أفعالِ الخير،

(1) الرّاغب، المفردات، ص: 640، والعسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 134.

حتَّى إذا طُلِبَ منكم ذلك؛ كَرِهتُم، ولم تَفعلوا؟ والتَّوبيخُ والإنكارُ موجَّهٌ إلى عدمِ فعلِهم ما وُعِدوا به، وإنَّما وُجِّهَ إلى القول؛ لبيانِ أنَّ معصيتَهم مُزدوجةٌ؛ إذ هم تركوا فعلَ الخير، وقد وعَدوا بفعلِهِ[1]، كما يشير نفيُ الفعلِ الصَّريح إلى كنايةٍ عن فراغ القلبِ من إرادة العمل، فيكونُ مع النَّهي والزَّجرِ عن الوفاء بالوعدِ النَّهيُ عن النِّفاق؛ إذِ القولُ لما لا يفعلُهُ قد يكونُ عن قلبٍ مُصمِّمٍ على عدم الفعل، فيؤدّي إلى نفاقٍ وكذبٍ بإظهار خلافِ ما يُبطن، فيكون ذنبًا أعظمَ من عدمِ الوفاء بالوعْد، قال ابن عاشور: "وفيه تَعريضٌ بالمنافقينَ؛ إذ يُظهِرون الإيمانَ بأقوالِهم، وهُم لا يَعملون أعمالَ أهلِ الإيمانِ بالقلبِ ولا بالجسدِ"[2].

دلالةُ فصلِ الجملة في ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾:

التَّوضيحُ والبيان لعاقبةِ التَّحذيرِ والنُّكران

فصلَ النَّظمُ الكريم الجملةَ الواردةَ في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ عمّا قبلَها؛ لكونِها بمنزلةِ البيان والتَّوضيحِ عن الإنكارِ، والتَّحذيرِ والتَّهديدِ اللّازمِ من الاستفهامِ لقولٍ لا يوافقُهُ الفعلُ والعمل، قال البقاعيُّ: "ولمّا كان ذلك مُهلِكًا؛ رَحِمَ المخاطَبينَ بتعظيمِهِ؛ لينجوا أنفسَهم بالكفِّ عنه، فقال: ﴿كَبُرَ﴾"[3]، فتُنزَّلُ الجملةُ الثّانية ممّا قبلَها منزلةَ البيان لذلك النَّهي والتَّحذير، ففي النَّظم كمالُ الاتِّصال، قال ابنُ عاشور: "بَيانٌ لِجُمْلَةِ ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾، تَصْريحًا بِالمَعْنَى المُكَنَّى عَنْهُ بِها، وهو خَبَرٌ عَن كَونِ قَولِهِم: ﴿مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ أمرًا كَبيرًا في جِنسِ المَقتِ[4]، أو أنَّها واقعةٌ في جوابِ سُؤالٍ مقدَّرٍ عن نتيجةِ التَّحذير من ذلك الأمرِ، فأجابَ بأنَّه قولٌ كبيرٌ بالغُ السّوءِ، فبينَ الجُملتَينِ شِبهُ كمالِ الاتِّصال.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 248.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 175.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 6.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 175.

دلالةُ الفعلِ ﴿كَبُرَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

التَّعاظُمُ الكيفيُّ والتَّكاثُرُ الكَمّيُّ لزيادةِ البُغضِ المُتنامي

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بصيغةِ الفعلِ الماضي ﴿كَبُرَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾؛ للدَّلالةِ على تحقُّقِ الوقوعِ لذلك البُغض المُتكاثِرِ المُتعاظِم؛ نتيجةَ القولِ الَّذي لا يوافِقُهُ العملُ، وفي اختيارِ مادَّةِ ﴿كَبُرَ﴾ إشارةٌ إلى التَّعاظُمِ الكمّيِّ والكيفيِّ لذلك المَقتِ والقولِ، فالكثرةُ الكَمّيَّةُ والعَظَمةُ النَّوعيَّة تجتمعُ في (الكبيرِ)؛ للدَّلالة على شناعةِ ذلك القولِ المُستوجِبِ لمزيدِ البُغض وتَناميه.

الخلافُ في دلالةِ الفعل ﴿كَبُرَ﴾:

الذَّمُّ والتَّعجُّبُ من إخلاف الوعدِ معَ الرَّبِّ

اختلف المفسِّرون في تحديد دلالة الفعل الماضي ﴿كَبُرَ﴾، الوارد في قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾؛ فقيل: من بابِ (نِعْمَ وبئسَ)، فيه ضميرٌ مبهَمٌ مفسَّرٌ بالنَّكرة بعدَهُ، و﴿أَن تَقُولُواْ﴾ هو المخصوصُ بالذَّمِّ، و﴿مَقْتًا﴾ منتصِبٌ على التَّمييز، والكلامُ بيانٌ لغايةِ قُبحِ ما فعلوهُ، أي: عظُمَ بُغضًا في علْمِه تعالى وحكمته هذا القولُ المجرَّدُ، فهو أشدُّ ممقوتيَّةً ومبغوضيَّةً، وقيل: إنَّه قُصِد بقوله: ﴿كَبُرَ﴾ التَّعجُّبُ، وقد عدَّه ابنُ عصفور من أفعالِ التَّعجُّبِ[1]، قالَ السَّمين: "وهذه قاعدةٌ مطَّردة، وهي أنَّ كلَّ فعلٍ يجوزُ التَّعجُّبُ منه، يجوزُ أن يُبنى على (فَعُلَ) بضمِّ العين، ويَجري مُجرى (نعم وبئس) في جميع الأحكام"[2]، وقيل: إنَّه ليس من أفعالِ الذَّمِّ ولا من أفعال التَّعجُّبِ، بل هو مسندٌ إلى ﴿أَن تَقُولُواْ﴾، و﴿مَقْتًا﴾: تمييز محوَّلٌ عنِ الفاعل"[3]، "والأصل: كَبُرَ مَقْتُ أن يقولوا، أي: مَقْتُ قَوْلِكم"[4]، ويفهم هذا من قول البقاعيِّ: "ولمّا كان ذلك – قول ما لا يفعلون – مُهلِكًا، رَحِمَ المُخاطَبين بتعظيمِه؛ لينجوا

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 248.
(2) القنوجيّ، فتح البيان: 14/ 98.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 248.
(4) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 10/ 314.

أنفسَهم بالكفِّ عنه، فقال: ﴿كَبُرَ﴾، فقصدَ به التَّعجيبَ، وهو تعظيمُ الأمر في قلوبِ السّامعين؛ لأنَّ التَّعجُّبَ لا يكون إلّا في أمرٍ خارجٍ عن نظائرِه وأشكالِه"[1].

دلالةُ الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ أوِ المَكنيَّةِ في ﴿كَبُرَ﴾:

تفظيعُ القولِ المخالِفِ للعمل نُصْحٌ وإرشادٌ لمَنِ اعتبرَ

حمل النَّظمُ الكريم في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ﴾ استعارةً بليغة، وهي إمّا أن تكونَ استعارةً تصريحيَّةً، وقعت في لفظِ ﴿كَبُرَ﴾ المستعارِ للشِّدَّة؛ "لأنَّ الكَبيرَ فيه كَثْرَةٌ وشِدَّةٌ في نَوْعِه"[2]، فيكونَ قد شَبَّهَ الشِّدَّةَ بالكِبَر، ثمَّ حذفَها على سبيل الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ، واشتقَّ من الكِبَر الفعلَ ﴿كَبُرَ﴾ تبعيَّةً؛ للدَّلالةِ على الكثرة والعظَمة معًا، وإمّا أن تكونَ استعارةً مكنيَّةً تمثَّلت في تشبيه القولِ بشيءٍ يتَّصفُ بالكبَر والكثرةِ والعظَمة، فيكونَ القولُ كجسمٍ كبيرٍ، ثمَّ حذفَ المُشبَّهَ به، وأبقَى من خواصِّه ولوازمِه الفعلَ ﴿كَبُرَ﴾؛ ليدلَّ عليه، أو أنَّه شبَّه المقتَ والبغضَ بذلك الجسمِ؛ لأنَّ هذا التَّمييزَ محوَّلٌ عن الفاعلِ، والتَّقديرُ: (كَبُر مقتُ ذلك القول)، وحذفَهُ، وأبقى من خواصِّه الكِبَر، وسواءٌ كانت الاستعارةُ تصريحيَّةً أم مَكنيَّةً، فإنَّ في ذلك دلالةً عاليةً على التَّشنيعِ والتَّفظيعِ وزيادةِ التَّحذيرِ منَ القولِ الَّذي لا يوافقُهُ الفعلُ والعمَلُ، حتَّى كاد ذلك القولُ أوْ ذلك البُغضُ له أنْ يكونَ جسمًا ثقيلًا كبيرًا مُتعاظِمًا من شدَّته وفظاعته.

الموقعُ الإعرابيُّ لـ ﴿مَقْتًا﴾ ودلالتِه:

توالي مُكوِّناتِ الكراهة تصويرٌ لغايةِ السَّفاهة

استعملَ النَّظمُ الكريم لفظَ (المقت) تمييزًا مُحوَّلًا عن الفاعل في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ﴾؛ للدَّلالة على تهويلِ ذلك القولِ والتَّفظيعِ له والتَّشنيعِ فيه، قال ابن عاشور: "ونُظِمَ هَذا

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 6.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 175.

الكَلامُ بِطَريقَةِ الإجمالِ ثُمَّ التَّفصيلِ بِالتَّمييزِ؛ لِتَهويلِ هَذا الأمرِ في قُلوبِ السّامِعينَ؛ لِكَونِ الكَثيرِ مِنهُم بِمَظَنَّةِ التَّهاوُنِ في الحَيطَةِ مِنهُ"[1]، وأصلُ النَّظم: (كَبُرَ مقتُ ذلك القول) إلّا أنَّه حوِّلَ الإسنادُ إلى القولِ، وانتصبَ الفاعلُ تمييزًا؛ ليكونَ ذلك القولُ كلُّه مَقْتًا وبُغْضًا كبيرًا، والمعنى: "كَبُرَ قَولُكُم ما لا تَفعَلونَ مَقتًا عِندَ اللّه"[2]، وقال الزَّمخشريُّ: "ونُصِبَ ﴿مَقْتًا﴾ على تفسيرِهِ؛ دلالةً على أنَّ قولَهم: ﴿مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ مقتٌ خالصٌ لا شَوْبَ فيه، لفرطِ تمكُّنِ المقتِ منهُ"[3]، وإنَّما اختارَ النَّظمُ الكريم لفظةَ (المَقْتِ) دونَ (البُغض والكَراهة) مثلًا؛ لأنَّ المقتَ شدَّةُ البُغضِ وكثرتُه وتناميه، فيكونُ البُغضُ الكبير مُتحقِّقًا من جهةِ المادَّةِ والتَّركيبِ والصّياغةِ معًا، وذهبَ الآلوسيُّ والزَّمخشريُّ إلى أنَّه: "قُصِد في ﴿كَبُرَ﴾ التَّعجُّبُ وتعظيمُ الأمر في قلوبِ السّامعين؛ لأنَّ التَّعجيب لا يكون إلّا من شيءٍ خارجٍ عن نظائره وأشكاله، واختيرَ لفظُ (المقت)؛ لأنّه أشدُّ البغضِ وأبلغُهُ، ومنهُ: (نكاحُ المَقتِ)؛ لتزوُّجِ الرَّجلِ امرأةَ أبيه، ولم يقتصِرْ على أنْ جعلَ البغضَ كبيرًا حتَّى جعله أشدَّهُ وأقبحَهُ وأفحشَهُ"[4]، ووازن أبو حيّان بين الأقوالِ، فقرَّرَ أنَّ: "الظّاهِرَ انتِصابُ ﴿مَقْتًا﴾ على التَّمييزِ، وفاعِلُ ﴿كَبُرَ﴾: ﴿أَن تَقُولُواْ﴾، وهو مِنَ التَّمييزِ المَنْقولِ مِنَ الفاعِلِ، والتَّقْديرُ: (كَبُرَ مَقْتُ قَولِكُم ما لا تَفعَلون)، ويَجوزُ أن يَكونَ مِن بابِ نِعْمَ وبِئْسَ، فيكونَ في ﴿كَبُرَ﴾ ضَميرٌ مُبْهَمٌ مُفَسَّرٌ بِالتَّمييزِ، و﴿أَن تَقُولُواْ﴾ هو المَخْصوصُ بِالذَّمِّ، أيْ: بِئْسَ مَقْتًا قَوْلُكُمْ كَذا، ويَجوزُ أنْ يَكونَ في ﴿كَبُرَ﴾ ضَميرٌ يَعودُ على المَصْدَرِ المَفْهومِ مِن قولِه: ﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾، أي: كَبُرَ هو، أيِ: القَولُ مَقْتًا، و﴿أَن تَقُولُواْ﴾ بَدَلٌ مِنَ المُضْمَرِ، أو خَبَرُ ابتِداءٍ مُضمَرٍ، وقيلَ: هو مِن أبنيَةِ التَّعَجُّبِ، أي: ما أكْبَرَهُ مَقْتًا!"[5].

دلالةُ الاستعارةِ التَّمثيليَّة في ﴿مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾:

استعملَ النَّظمُ الكريمُ المقتَ القريبَ من اللّه تعالى في قوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾؛ ليُشيرَ إلى استعارةٍ تمثيليَّة؛ إذ أُريد به لازمُهُ، وهو البُعد عن رحمةِ اللّه تعالى، فيكون

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 175.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 527.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 523.
(4) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1396.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 164.

البُعدُ من الرَّحمة إقصاءٌ عن النِّعمة

قد شبَّه البُعدَ عن الرَّحمة الإلهيَّة بالبُغض الشَّديد، بجامعِ البُعد والإبعاد، ثمَّ حذف المشبَّهَ، وأبقى المشبَّهَ به على سبيل التَّمثيلِ؛ للدَّلالة على المُبالغة في الإبعادِ من رحمةِ الله تعالى[1].

دلالةُ العنديَّة:

العنديَّة مجازيَّة، والله سبحانه مُنزَّه عن القُرب والبُعد المادّيّ

استعملَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿عِندَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾؛ للدَّلالةِ على العنديَّةِ المجازيَّةِ؛ لتنزُّهِه تعالى عن القُرب والبُعد؛ إذ ذلك من خواصِّ الأجسام، فيكونُ المراد القُربَ المعنويَّ؛ تمييزًا له عن القُربِ من غيره، قال المصطفويُّ: "يرادُ [بعندَ] حدوثُ البُغضِ الشَّديد في مقامٍ مربوطٍ بالله تعالى، فإنَّ كلمةَ ﴿عِندَ﴾ تدلُّ على ارتباطٍ وشدٍّ، ويُعبَّرُ عنهُ بالحضور والدُّنوِّ، فالقولُ يوجِبُ مقتًا وبُغضًا شديدًا في مَحضَرِ الله المُتعالي، أي: يتبدَّلُ محيطُ الحبِّ واللُّطف والرَّحمة والعطوفة إلى مُحيطِ بُغْضٍ شديد، وفي التَّعبير بكلمة ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ لطفٌ آخرُ؛ إذ لم ينسبِ (المقتَ) إلى الله المتعالي، بل عبَّرَ بحدوثِه المُطلَقِ في جنابِه ومحضَره، وفيه دلالةٌ على أنَّ ذلك المَقتَ يتبَعُ أعمالَهم ونتيجةَ كُفرهم وجدالِهم وخلافِهم"[2].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾:

تحديدُ جهةِ الكَراهة زيادةٌ في التَّنبيه على شدَّةِ الشَّناعة

أضافَ النَّظمُ الكريم العنديَّة إلى الله تعالى، في قوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾؛ للدَّلالةِ على تحديدِ جهةِ الكَراهة والشَّناعة لذلك القولِ، بأنَّها مِن الله تعالى، وكفى في ذلك تشنيعًا وتبغيضًا عنده: "لأنَّ الممقوتَ عندَهُ ممقوتٌ عندَ كلِّ ذي لُبٍّ"[3]، قال البيضاويُّ: "كَبُرَ عندَ مَن يحقُرُ دونَه كلُّ عظيم؛ مبالغةً في المنعِ عنهُ"[4]؛ إذ اللهُ تعالى يحبُّ الصّادقينَ في أقوالهم، التي توافِقُ أفعالُهم تلك

(1) حاشية القونويّ وابن التّمجيد على تفسير البيضاوي: 19/ 67.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في الكلمات القرآنيّة: 11/ 132.
(3) غرائب القرآن، النّيسابوريّ: 6/ 296.
(4) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 208.

الأقوالَ ولا تُنافيها، فالغايةُ من الإضافة زيادةُ التَّكريه والتَّحذيرِ من ذلك الفعلِ.

دلالةُ ﴿أَن﴾ في ﴿أَن تَقُولُواْ﴾:

التَّحذيرُ من الخَصلةِ الذَّميمة الواقِعة، والتَّشنيعُ من مُمارستِها المستقبليَّة القادِمة

أوقعَ النَّظمُ الكريم الحرفَ المصدريَّ ﴿أَن﴾ النّاصِبَ للفعلِ المضارع، في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ﴾ فاعِلًا؛ بناءً على أنَّه قُصِدَ بقوله: ﴿كَبُرَ﴾ التَّعجُّبُ، "وعَدَلَ عَن جَعلِ فاعِلِ ﴿كَبُرَ﴾ ضَميرَ القَولِ، بأن يَقتَصِرَ على (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللّهِ)، أو يقالَ: (كَبُرَ ذَلِكَ مَقْتًا)؛ لِقَصْدِ زيادَةِ التَّهْويلِ بإعادَةِ لَفْظِه، ولإفادَةِ التَّأْكيدِ"[1]، وللدَّلالة على الاستقبالِ الزَّمنيِّ لذلك القول، فبعد أنْ وبَّخَ المَولى تعالى، ونهى عن قولِهم ما لا يفعلونَ في الحالِ؛ خصَّصَ زيادةَ المقتِ والبُغض في حالِ تكرَّرَ ذلك في المستقبلِ؛ ليكونَ دَيدَنًا لهم، فالَّذي وقعَ في الماضي أو في زمن الحال؛ استدعى الاستفهامَ الدّالَّ على الإنكارِ والتَّحذير، والَّذي سيقعُ في المستقبل؛ استدعَى التَّحذيرَ وإعلانَ البُغضِ الشَّديدِ المُتعاظِم، وقيل: إنَّ قوله: "﴿أَن تَقُولُواْ﴾ في موضعِ رفعٍ؛ لأنَّ ﴿كَبُرَ﴾ فعلٌ بمعنى (بئس)، و﴿مَقْتًا﴾ منتصبٌ على التَّمييز، وعلى هذا فيكونُ في ﴿كَبُرَ﴾ ضميرٌ مبهَمٌ مفسَّرٌ بالنَّكرة، و﴿أَن تَقُولُواْ﴾ هو المخصوصُ بالذَّمِّ"[2].

دلالةُ المضارعِ في ﴿تَقُولُواْ﴾:

زيادةُ المقتِ والبُغض بتكرُّرِ ذلك الفعلِ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ المضارع المستقبليِّ، في قولِه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ﴾؛ للدَّلالة على التَّجدُّدِ الوقوعيِّ لذلك القولِ واستمرارِه في المستقبل[3]، حتَّى يُصبحَ صفةً لازمةً للقول لكثرةِ تكرُّرِه واستدامتِه، وإنَّما اختار النَّظمُ المصدرَ المؤوَّلَ دونَ المصدرِ الصَّريح؛ للدَّلالة على الزَّمنِ الاستقباليِّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 176.
(2) القنوجيّ، فتح البيان: 14/ 98.
(3) القزوينيّ، الإيضاح: 3/ 140.

الذي يدلُّ الفعل عليه، فتكون زيادة المقت حاصلةً بتكرُّر ذلك القول في المستقبل.

دلالةُ الموصولِ ﴿مَا﴾:

عبَّرَ النَّظمُ بالاسمِ الموصول ﴿مَا﴾، في قولِه تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على العمومِ والإبهامِ والشُّمول، فيفيدُ تنوُّعًا في الأقوالِ وتكثُّرًا في صورها الخاليةِ من التَّطبيقِ والتَّنفيذ، فهي مجرَّدُ وعودٍ زائفة لا يُصدِّقُها العمَلُ، وذهب ابن عاشور إلى أنَّ "﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ في الموضِعَينِ مَوصولَةٌ، وهيَ بِمَعنَى لامِ العَهدِ، أي: الفِعلُ الَّذي وعَدتُم أن تَفعلوهُ، وهو أحَبُّ الأعمالِ إلى اللَّه أوِ الجِهادُ، فاقتَضَتِ الآيَةُ أنَّ الوعدَ في مِثلِ هَذا يَجِبُ الوفاءُ بِهِ؛ لأنَّ المَوْعودَ بِهِ طاعَةٌ، فالوعْدُ بِه مِن قَبيلِ النَّذْرِ المَقصودِ مِنهُ القُرْبةُ، فَيَجِبُ الوفاءُ بِهِ"[1].

عـمـومُ الأقـوال الـخـالـيـةِ من التَّنفيذِ والأفعال

دلالةُ ﴿لَا﴾ النّافية:

عبَّر النَّظمُ الكريم بـ﴿لَا﴾ النّافيةِ في قولِه تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على نفي الفعلِ في المستقبلِ، بقرينةِ ﴿أَن﴾ المصدريَّةِ الاستقباليَّة، وتحديدُ محطِّ التَّحذيرِ وشدَّةِ المَقتِ، وهو انتفاءُ الفعل الموافقِ لما يصدُرُ عنهم من أقوالٍ ووعودٍ وعُهودٍ؛ للكفِّ عن الإخلافِ في الوعْد.

تـحـديـدُ مـنـاطِ الـمـقْـتِ لـكـفِّ الإخـــلافِ في الوعدِ

دلالةُ الفعلِ المضارع ﴿تَفۡعَلُونَ﴾:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ المضارعِ، في قولِه تعالى: ﴿مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ[2]؛ لانتفاءِ الفعل الدّالِّ على إخلافِ ما وعدوه وقالوهُ، ممّا يؤدّي إلى استجلابِ المزيدِ منَ المَقْتِ.

استمرارُ إخلافِ الـوعـدِ يُـفـضي لمزيدٍ مِنَ المَقت

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 176.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/ 97.

دلالةُ التَّكرارِ في ﴿تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾:

تكرارُ التَّقبيح دلالةُ الاستهجانِ الصَّريح

كرَّرَ النَّظمُ الكريم الجملةَ الواردةَ في قوله تعالى: ﴿تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدَّلالة على فظاعةِ ذلك الخُلُقِ الذَّميم، المُفضي لمزيدٍ من الكراهةِ والبُغض الشَّديد عند الله تعالى، فتارةً وردَ في سياق الاستفهام الإنكاريِّ الَّذي غرضُهُ التَّحذيرُ والتَّنديد، وأُخرى ورد في سياقِ الإخبار الَّذي غرضُهُ التَّهديدُ والإنذار، ومن المعلوم أنَّ الخبرَ لا يُنسَخُ، ممّا يُفيدُ استمرارَ هذا الحُكم ودوامِه، فـ: "حُكْمُ هذه الآيةِ باقٍ غابرَ الدَّهرِ"[1]، وينبغي أنْ يَجتنبَهُ المؤمنون؛ ليكمُلَ إيمانُهم، ولا يَهبطوا إلى الكذبِ في الوعد الذي رُبَّما يجرُّهُم إلى النِّفاق القلبيِّ، قال الهرريُّ: "لأنَّه إن أخبرَ أنَّه فعلٌ في الماضي والحال، ولم يفعلْه كانَ كاذبًا، وإن وعدَ أن يفعلَهُ في المستقبلِ، ولا يفعلُهُ كانَ خُلفًا، وكلاهما مذمومٌ، كما قال في الكشّاف: هذا الكلامُ يتناول الكذبَ وإخلافَ الوعد، وهذا بخلافِ ما إذا وعدَ، فلم يَفِ بميعادِه لعُذْرٍ من الأعذار، فإنَّه لا إثمَ عليه"[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

المَقْتُ والبُغْضُ:

الاختلافُ الكمّيُّ والتَّكوينيُّ

المقتُ أشدُّ أنواعِ البُغض وأكثرُهُ، ولذا فإنَّ البُغْضَ أخفُّ من المَقْتِ كمًّا، كما أنَّ البُغضَ عبارةٌ عن كراهيَةٍ مُمتزجةٍ بحسَدٍ وحِقْدٍ، لكنَّ المقتَ عبارةٌ عن كراهيَةٍ ممتزجةٍ ببُغْضٍ واحتقارٍ وإهانةٍ، وقال ابنُ عَطيَّةَ: "والمَقْتُ: البُغضُ مِن أجلِ ذَنبٍ أو ريبَةٍ أو دَناءَةٍ يَصنَعُها الممقوتُ"[3]، ولمّا كان الَّذين يقولونَ ما لا يفعلونَ ضعفاءَ الشَّخصيَّة والتَّكوينِ النَّفسيِّ؛ إذ يَعِدونَ، ويُخلِفونَ الوعدَ؛ عبَّرَ عنهم بالمقْتِ المُشعِرِ بضَعْفِ شخصيَّتِهم المعنويَّة.

(1) النّعالبيّ، الجواهر الحسان: 5/ 424.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 247.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 277، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 164.

الكبير والعظيم والكثير:

الكثرةُ مُنافيَةٌ للقِلَّة في الكمّيَّة؛ فهي في الأجسام عبارةٌ عن جُزَيئاتٍ أكثرَ وُجودًا مقارنةً بالقِلَّةِ في غيرها، والعظَمةُ ضِدُّها الحقارةُ والصِّغَرُ المعنويُّ الكيفيُّ، وأمّا الكِبَرُ؛ فمُنافٍ للقِلَّةِ الكمّيَّة والصِّغَرِ المعنويِّ، فالكبيرُ يوحي باللَّفظ الجامعِ للكثير والعظيم مَعًا، ولمّا كان المقتُ أشدَّ من البُغض وأكثرَ؛ ناسبَ أنْ يُسنِدَ النَّظمُ الكريم إليه الكِبر؛ ليكونَ جامعًا للكمِّ والكيفِ معًا.

الـكـثـيرُ كـمًّـا، والعظيمُ كَيفًا، والـكـبـيرُ كـمًّـا وكَيفًا

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والستون،
سورة الحَشر من الآية 11 إلى سورة المُنافِقُونَ الآية 04
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والستون، سورة الحَشر من الآية 11 إلى سورة المُنافِقُونَ الآية 04
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 61 ، 814 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-645-72-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 61 : المجلد الحادي والستون، سورة الحَشر من الآية 11 إلى سورة المُنافِقُونَ الآية 04.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-645-72-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6860354 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"